وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤- ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

المحاضرة السادسة والاربعون

رابعاً: تطور أحداث البلاد السياسية الداخلية ١٩٦١- ٨ شباط ١٩٦٣

عندما أعلن سواق سيارات التاكسي والباصات الأهلية – الذين كان عددهم كبيراً – الإضراب عن العمل في يوم معين من شهر آذار ١٩٦١ احتجاجاً على زيادة أسعار البنزين[١] مطالبين بإلغائها، وحاولت الشرطة بادئ الأمر، فضّ التظاهرة بالوسائل السلمية وتفريق المتظاهرين ألا أنه في نهاية الأمر وقعت مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين بعد رفض الأخيرين التفرق وإنهاء التظاهرة لكن دون إصابات تذكر[٢].

كما واجهت الحكومة حركات الملا مصطفى البارزاني منتصف عام ١٩٦١،وأخبرت دوائر الأمن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بحركات الملا مصطفى وعودة البريطانيين للاتصال به لاسيّما لقاء السفير البريطاني همفري تريفليان (Humphrey Trevelyon)

---

(١). كان الإضراب بسبب زيادة الضريبة المفروضة على بنزين السيارات بمقدار(١٠)فلوس للغالون أي نحو فلس واحد لكل لتر وقد استغل هذا الموضوع من النقابات المختلفة لإثارة الناس لاسيّما أصحاب سيارات الأجرة ضد إجراءات الحكومة.ينظر:محمد حديد،المصدر السابق،ص٤٠١ .

(٢).المصدر نفسه،ص ص، ٤٠١-٤٠٢.

[٣] معه أثناء زيارته لشركة النفط في كركوك[٤]وتسليمه مبلغ نصف مليون دينار.وبدأت مديرية الأمن العامة تضع تحركات العناصر القيادية للحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد تحت المراقبة والمتابعة،مما اضطر الكثير منهم إلى الخروج من بغداد والالتحاق بجماعات الملا مصطفى المسلحة في المنطقة الشمالية،وصدرت أوامر القبض بحق الملا مصطفى وعدد من أتباعه وأنصاره بإيعاز من عبد الكريم قاسم بعد اتهامهم بحادثة مقتل صديق ميران شقيق عثمان ميران المعروف بموالاته لعبد الكريم قاسم[٥].

وأصبح الوضع معقداً في المنطقة الشمالية بعد تحرك رؤساء العشائر من الإقطاعيين وتقديمهم مذكرة إلى رئيس الوزراء في ٢٠ تموز ١٩٦١ ضمنوها مطالبهم بإلغاء قانون الإصلاح الزراعي والمطالبة بجعل اللغة الكردية لغة التدريس في جميع مراحل الدراسة الثانوية،وأن يكون جميع الموظفين من المتصرفين والقائممقامين للألوية الشمالية من الأكراد وسحب رؤساء الشرطة والأمن والإدارة الذين لهم دور في الأحداث الأخيرة أما بالإهمال المتعمد أو التحريض،على حد قول المذكرة[٦]. وتطور الموقف بعد طلب الملا مصطفى انضمام منتسبي الشرطة والجيش إلى الحركة التي انظم الكثير منهم إليها[٧].

---

(٣). كان السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت(Sir Mikl Rite)منذ ١٤تموز ١٩٥٨وحتى ٢آب ١٩٥٨إذ نقل سفيراً لبريطانيا في سويسرا وحل محله السير همفري تريفليان.ينظر:خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية،بيت الحكمة،ج ٣، ط١،(بغداد ، ٢٠٠١)،ص ص، ١١٣-١١٤.

(٤). جاءت تحركات السفير البريطاني بعد مساعي الحكومة العراقية لتأميم النفط العراقي لاسيّما بعد إصدار القانون رقم(٨٠)لسنة ١٩٦١(تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط) وربما يكون هناك يد للسفارة البريطانية في دعم تمرد البارزاني.ينظر: Sir H.Trevelyon,The Middle East in Revolution,(London,١٩٧٠),pp, ١٩٣-٢٠٢.

(٥). خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤تموز..،ج٣،ص ص،٢٢٣-٢٢٤.

(٦). نقلاً عن:ليث عبد الحسن الزبيدي،المصدر السابق،ص ص،٢٥٣-٢٥٤.

(٧). خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤تموز..،ج٣،ص٢٢٤.

وأخذت جريدة خبات(التقدم)الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني تهاجم السلطة الحاكمة وتطالب بإلغاء الأحكام العرفية وإنهاء مدة الانتقال- أعداد دستور دائم للبلاد وتشكيل حكومة مدنية – والكف عن مطاردة الحياة الحزبية[٨].

لم تتمكن أجهزة الشرطة بسبب الإمكانيات والقدرات البسيطة من معالجة هذه الحركة في مناطق جبلية لاسيّما بعد انضمام الكثير لها من أفراد الجيش والشرطة وأبناء العشائر الكردية بتحريض من الملا مصطفى نفسه،مما جعل من تدخل الجيش أمر لابُدَّ منه لإعادة الأمن لنصابه حتى أن القوة الجوية استخدمت لقصف مواقع المتمردين[٩].

ويذكر مجيد خدوري بأن سبب التمرد في المنطقة الشمالية يعود لسوء تصرفات الشرطة وجهاز الإدارة هناك لاسيّما في منطقة رانية التابعة للواء السليمانية،وأن شكاوى عديدة رفعت إلى رئيس الوزراء بخصوص تصرفاتهم إلا أنّ عبد الكريم قاسم لم يعالج الأمر بصورة سليمة، بل العكس من ذلك أوعز إلى وزارة الداخلية لقيام الشرطة بمعالجة الموضوع بشدة وحزم وأمر قوات الجيش بالقضاء على ما عدّهُ تمرداً على الدولة،وأنّ هذه الحادثة استغلها الملا مصطفى لإعلان مساندته لمطالب الأكراد لاسيّما القومية منها[١٠].

كانت حركات التمرد على أشدها في مناطق دهوك وعقرة وحلبجة وطاسلوجة ودربندخان ورانية وبعض مناطق لواء الموصل في وقت واحد مما يؤكد بأنها مخطط لها مسبقاً ومفتعلة، وتعرضت مراكز الشرطة والدوائر الحكومية الأخرى إلى الهجوم من المسلحين وأحرق قسم منها[١١].

---

(٨). جلال الطالباني،كردستان والحركة القومية الكردية،دار الطليعة،ط ٢،(بيروت، ١٩٧١)،ص٢٧٨.

(٩). أدمون غريب،الحركة القومية الكردية،دار النهار للنشر،(بيروت،١٩٧٣)،ص٤٩.

(١٠). مجيد خدوري،العراق الجمهوري،الدار المتحدة للنشر،(بيروت، ١٩٧٤) ،ص٢٤٠.

(١١). جريدة الثورة،الأعداد(٧١٧-٧٢٦)والصادرة خلال المدة من ٥-١٦ تشرين الاول ١٩٦١.

استمر التمرد الكردي حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم [١٢]، مما حمل المؤسسة الأمنية عبئاً إضافياً في ثلاثة ألوية في شمال البلاد تمتاز بصعوبة الحركة فيها بسبب طبيعتها الجغرافية،وتزايد حركات المعارضة المسلحة للحكومة والقوانين والأنظمة مما فرض على الجهاز الأمني توسيع وتطوير قدراته القتالية بالتعاون مع القوات المسلحة في الجيش العراقي التي اشتركت بصورة فعالة في معالجة تمرد المناطق الشمالية طوال حكم عبد الكريم قاسم[١٣].

تزايدت نشاطات القوميين والبعثيين أواخر عام ١٩٦٢ بعد أن تغلغلوا في الاتحادات والنقابات المختلفة للطلاب والعمال والفلاحين والمعلمين،وبدأت الحركات القومية تخطط بجدية لإنهاء حكم عبد الكريم قاسم،والجدير بالاهتمام أنّ دوائر الأمن والشرطة كانت على دراية مسبقة بتلك الحركات والنشاطات وقامت بحملات واسعة من الاعتقالات لاسيّما في كوادر حزب البعث العربي الاشتراكي،لكن يبدو أنّ تلك الإجراءات والمعالجات لم تكن بمستوى التهديدات والأخطار المحدقة بالنظام السياسي آنذاك،إذا ما عرفنا أنَّ المعارضة عملت لاستخدام الوسائل والأمكانات كافة لتحقيق أهدافها،وبدأت برفع الشعارات المعادية لحكم عبد الكريم قاسم ونظمت التظاهرات،واصطدمت أنشطتها هذه مع دوائر الشرطة وبقية الدوائر الأمنية ووقعت صدامات بالمتظاهرين وحاولت الشرطة شلّ تلك التظاهرات،كما توقعت الدوائر الأمنية قيام تحركات جديدة في شباط سنة ١٩٦٣ والدليل على ذلك قيام مديرية شرطة لواء بغداد في ٧ شباط بتوجيه برقية سرية إلى مديريات وأقسام الشرطة كافة،نسخة منها إلى مدير الشرطة العام والحاكم العسكري العام طالبةً تعزيز الدوريات في

---

(١٢). محمود الدرة،القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق،دار الطليعة،(بيروت ، ١٩٦٣)، ص٣٠٤.

(١٣). للمزيد من التفصيلات عن حركات التمرد خلال المدة ١٩٦١-١٩٦٣،ينظر: نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري١٩٥٨-١٩٦٨،بيت الحكمة،ج٥، ط١، (بغداد، ٢٠٠٢)،ص ص، ١٤٠-١٥٧.

يوم ٨ شباط واتخاذ إجراءات الحيطة والحذر خشية قيام تظاهرات وتجمعات جديدة في الطرق والساحات العامة،وأوعزت الدائرة المذكورة إلى أقسامها بالقبض على الأشخاص المتجمعين ومطالبةً بحضور منتسبي الشرطة جميعاً إلى أماكن أعمالهم في الساعة الثامنة والنصف صباحاً من يوم ٨ شباط [١٤].إذ كانت الدوائر الامنية متيقظة ومتوقعة لقيام انقلاب جديد وشخصت ذلك مبكراً إلا أن الانقلابيين كانت قوتهم وعدتهم أكبر من قوة وعدة الدوائر الأمنية لاسيّما وأنهم استخدموا أسلحة الجيش للقضاء على حكم عبدالكريم قاسم.

(١٤). عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص٢٨٦.